المكتبات العامة في بغداد الأنظمة والقوانين والتشريعات

المـــدرس المســـاعد
منتهى عبد الكريم جاسم
مركز التطوير والتعليم المستمر

المستخلص

تهدف الدراسة الى الكشف عن الواقع الذي تعيشه المكتبات العامة في محافظة بغداد حصراً والتعرف على طبيعة خدمات المعلومات التي تقدمها للمستفيدين وتستعرض اوجه السلبيات والايجابيات وتحديد المعوقات ومواضع ومسببات الخلل..

وتناقـــش الدراســـة مقـــومات العناصر الاساسية للمكتبات العامة من حيث المبـــنى والمســـاحة والتجهيزات والعاملين والمجموعة المكتبية والتخصيصات المالية وادارة لمكتبة والتشريعات وتسعى لايجاد السبل لتطويرها وفق معايير واسس علمية.

تكمن اهمية الدراسة في كونها تقدم دليل عمل يتضمن المعيار الكمي والنوعي لتلك العناصر لضـــمان اداء متطـــور في الخدمات والانشطـــة باستخدام خطوات موزونة ومدروسة لتحقيق اهداف المكتبات العامة والارتقاء بها في ظـــل التغيرات والتطورات في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

استخدم منهج المسح الميداني لملاءَمته للدراسة، اما بالنسبة لعينة الدراسة فكانت مجموعة من المكتبات العامة في مناطق مختلفة في محافظة بغداد وتوثيقها بصـــور توضح معالم الدمار والخراب الذي لحق بها.

وجاءت الدراسة الميدانية لاختبار فرضيات البحث من جهة والتوصل الى الأهداف من جهة اخرى. واسفرت نتائج الدراسة عن :

١. افتقار جميع مباني المكتبات العامة للتخطيط المناسب في المساحة والتصميم وتبتعد عن ابسط المواصفات الهندسية والشروط العلمية والصحية.

٢. غياب تكنولوجيا المعلومات المتطورة منها المعدات الالكترونية والحاسوبية والسمعية والبصرية.

٣. ضعف الالتزام في تطبيق المعايير الدولية في ادارة وتنمية المجموعة وعدد العاملين المتخصصين..ونوع الخدمات المقدمة.

– وأوصت الباحثة بضرروة الاخذ بالتوصيات الواردة في الدراسة للارتقاء بالمكتبات العامة بمستوى الطموح وهي :

١. التخطيط لاعادة اعمار البنى التحتية للمكتبات العامة وفق المواصفات الهندسية والشروط العلمية والصحية.

٢. ادخال تكنولوجيا المعلومات بكافة اشكالها في العمليات الفنية والخدمات العامة التي تقدمها المكتبات العامة من اجل تطوير كفاءة ومستوى هذه الخدمات والخروج بها من الدائرة التقليدية التي تعيشها.

٣. تصميم نموذج مكتبة عامة متطورة لخدمة المجتمع وفق المعايير الحديثة.

Abstract

Al-Qa'bi , Muntaha A K. Jassim. ***A Plan to develop Public Libraries in Baghdad Governorate***. Supervised by Assist. Prof. Mouna Mohammed Ali Al-Shaikh. Master Degree, Al-Mustansiriyah University.,2005

This study aims to reveal the retarded situations that reside in the public libraries in Baghdad Governorate exclusively and to acquaint with the nature of information services that presented to the users and review negative and positive aspects, definite obstacles with the situations and defect reasons. The study also discusses the basic fundamental factors of public libraries regarding building, area, supplements, employers, librarian collections, general library management, legislations and its endeavors to find the ways to develop it according to standards and scientific basics.

The importance of this study is in presenting work guidance that included quantitatively and qualitatively standards for these features to ensure regular developed performance in services and activities with using balanced and studied steps to rise it up during the changes and developing of technologies, telecoms and information.

We used field survey method to get suitable studying, for concerning the studying sample we took group of public libraries in different regions in Baghdad Governorate and document it with photos to clarify the destruction features and wreckage that happened with it.

The study field came to test the research assumption from one side and reaching to the research aims for other.

And from these results we conclude:

1. All public libraries buildings lack the suitable designing and area, it is far away from the simplest engineering specifications, scientific and sanitary conditions.

2. The absence of information technology development like electronic equipment, computers, optical and auditory devices.

3. The weakness in commitment in using international standardization in managing and growing the group, number of specialized staff, and kind of services that can be given.

- The necessity for taking the following recommendations to advance the public libraries in ambition level which are :-

1. A plan to rehabilitation the infra –structure of public libraries according to engineering specifications, scientific and sanitary conditions.

2. Input the technology information in all its forms technical and general services that public libraries presented it for developed qualification and the level of these services to get it out of its traditional level that lived in .

3. Designing the developed public libraries sample for serving society according modern standards.

الاطار العام للدراسة

١- المشكلـــة :

رغم التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الا ان المكتبات العامة لا تزال تعاني الأمرين بسبب غياب جملة من العوامل منها عدم تطبيق القوانين والتشريعات المكتبية والضعف الذي يسود مقررات وتوصيات المؤتمرات المكتبية العلمية وكذلك بالنسبة الى توفير مستلزمات نجاح هذا العمل وتطوره بالاضافة الى عدم اتفاق من الدول العربية على صيغة موحدة لارساء القوانين والتشريعات وتطبيق المعايير الدولية في العمل المكتبي وهذا الحال يطبق على الندوات لذا رأت الباحثة من الضروري تسليط الضوء على هذه الدراسة في ثلاث محاور اساسية هي التشريعات والقوانين والمؤتمرات والندوات الخاصة بعمل المكتبات العامة

٢- الاهداف

تهدف الدراسة الى ما يلي

١- تعريف اهمية القوانين والتشريعات التي اصدرت من اجل تنظيم المكتبات العامة وخاصة في بغداد.

٢- ما هي المؤتمرات التي عقدت وما دورها في تعزيز خدمات المعلومات في المكتبات.

٣- الندوات وتأثيرها العلمي في تطوير واقع المكتبات العامة.

٣- الاهمية

تفتقد اكثر المكتبات العامة في العراق عامة وخاصة في بغداد الى الادارة العلمية والتخطيط الميداني وتطبيق المعايير الدولية رغم ان التاريخ يؤكد على اهمية اصدار القوانين والتشريعات وتنظيم الندوات والمؤتمرات بصورة يمكن ان يكون لها تأثير ايجابي في تطوير المكتبات العامة.

يعد وجود المكتبات في أي بلد من بلدان العالم، من اهم معالم التحضر وابرز مؤشر على وجود نزوع انساني نحو الرقي مستنداً الى تقديم المساعدة المعرفية التي تؤدي بدورها الى نشوء سلالات متنورة لديها الوعي الكافي لاهمية التواصل مع الاخر عبر تبادل العلوم وتطوير النتاج العقلي وانفتاحه باتجاه اسرار الكون التي لاتعد ولاتحصى.

ان السلالات الاولى التي كونت بلاد مابين النهرين (العراق حاليا) قدمت وجهها الانساني المتحضر بافضل صورة، فالى جانب العمران والصناعات وبناء دولة القانون، ازدهرت العلوم التي لم يقتصر وجودها على النواحي التطبيقية فقط بل برع العديد من العلماء بتدوينها مستفيدين من الاختراع الاعظم الذي قدمه السومريون للعالم، الا وهو الكتابة. وبالتأكيد لم يقتصر التدوين على العلوم بل تعداه الى الادب ومااروع المخيلة العراقية ومااغزر تراثها وفرادة ميزاتها بين اداب الامم، ويكفي ان نودر مثلاً، ملحمة كلكامش والاشعار والترنيمات التي سجلت مشاعر واحاسيس الانسان الاول بكل شفافية وبكل عمق.

لقد وفر التدوين ثروة هائلة من الالواح التي يمكن عدها مجلدات او كتباً مالبث الابداع العراقي الذي لا ينتهي ان اوجد لها (بيتاً) فكان بيت الالواح اول نواة حقيقية للمكتبات تركت لاصحابها صيتا لا يغفل ولاينسى، وصارت مكتبة اشور بانيبال من اهم واكبر مصادر الكشف عن ثراء وتنوع اوجه الحضارة العراقية فضلاً على مساهمتها في الكشف عن الحضارات التي عاصرتها.

المقدمـــــة :

لقد حصلت تطورات عديدة حول اهداف المكتبة العامة وبالتحديد بداية الستينيات، ومن اهم العوامل التي ساعدت على ذلك هو صدور نظام المكتبات العامة رقم (٤) لسنة ١٩٦٠، وصدور نظام المكتبات العامة الاخر ذي الرقم (٩) لسنة ١٩٦١، إذ تولت مديرية المكتبات العامة والمدرسية في وزارة المعارف

اصدار توضيحات لنصوصه وتعليمات شرح الامور الفنية، كان من اهمها مجموعة التعليمات ١،٢،٣ لسنة ١٩٦٢. الا ان نشاط هذه المديرية انتهى في عام ١٩٦٩ عندما طلبت مديرية الشؤون الفنية العامة بتوجيه التقارير المكتبية الى المفتشية العامة وذلك لالغاء مديرية المكتبات العامة.(٦)

وفي عقد السبعينيات زاد التوسع المكتبي في العراق بشكل كبير لم يسبق له مثيل. حيث تم انشاء (٥٣) مكتبة عامة في القطر، (٥) مكتبات منها في بغداد، ساعد على ذلك، صدور قانون المكتبات العامة رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٤، الذي جاء ليمثل قاعدة انطلاق لتطور المكتبات العامة في العراق من جديد.

يعد عقد السبعينيات بداية لانطلاق المؤتمرات المكتبية، حيث عقد المؤتمر المكتبي الاول عام ١٩٧٤. الذي كان يولي المكتبات العامة اهمية كبيرة ودراسة مستفيضة لمشاكلها ووضع المقترحات لحلها. وانتهت مدة السبعينيات بانعقاد خمسة مؤتمرات مكتبية كان اخرها في جامعة السليمانية عام ١٩٧٧. وقد شهدت كل جامعة من جامعات القطر انعقاد مؤتمر مكتبي فيها.

وفي عقد الثمانينات.. نجد ان المكتبات العامة بدأت تعاني من التدهور شيئا فشيئا... خاصة بعد حدوث الحرب (العراقية – الايرانية) والتي استمرت ثماني سنوات، ادت الى الانشغال بامور المعركة.. وتلاها ظروف الحصار الشامل والتي استمرت لغاية الالفية الثالثة حيث ادت ظروف الحصار الى انحسار خزين المكتبات الى الحد الادنى وانقطاعها عن التحديث ومواكبة الثورة المعلوماتية وما اتاحته من حصول على اخر التطورات في المجالات كافة.

جاءت الحرب(٢٠٠٣) لتجهز على ماتبقى اذ مرت المكتبات العامة بأسوء حملة لتدمير التراث الثقافي وحرق المباني وسرقة الاثاث..الخ.

المكتبات العامة في بغداد

حفلت بغداد في اوجها بالكثير من المكتبات العامة والخاصة... ونذكر منها دار الحكمة، وتعد اكبر المراكز الثقافية، فضلا عن كونها مدرسة دينية خاصة ومرصدا فلكيا وهي من اوسع المكتبات العامة في الاسلام وقد سارت على منوالها مدن عديدة من الامبراطورية الاسلامية فاقرت وسائلها واتخذت حتى اسمها.

وتطورت المكتبات العامة باضافة حجرة او قاعة خاصة تلحق بمكان وجود مجاميع الكتب، كما تم فرشها بالسجاد والطنافس والمقاعد الواطئة، اذ ان عددا كبيرا من رواد المكتبات كانوا يشكلون حلقات علمية ودينية لمناقشة الافكار وتبادل وجهات النظر في هذين الموضوعين وحول نقاط اخرى يرغبون في الاستزادة منها، وكان خازن المكتبة في اغلب الاحيان يقوم بادارة المناقشة، او يلتزم الصمت الى حين مشورته. وكانت مكتبة البصرة العامة خلال القرن الخامس الهجري، كما وصفها الحريري بانها "عبارة عن منتدى للمثقفين ومكان لاجتماع ابناء المدينة والغرباء، بل كانت فريدة في بابها بلا ريب نظرا لما تقوم به من خدمات فذة لكل طالب معرفة ولما تهيئه من الاساليب التربوية والامتاع خلال القراءات والمحاضرات والمناقشات التي كانت تدور فيها".

لكنَّ غزو هولاكو بغداد ادى الى تدمير هذه الحضارة. وكان من جملة مادمر المكتبات والكتب. وبقيت هذه المكتبات متخلفة في العراق حتى بداية القرن العشرين.

في بداية العقد الثاني من القرن العشرين ابتدأ المفهوم الحديث للمكتبة العامة يتطور في العراق، في نهاية عام ١٩١٩ دعي بعض الوجهاء والادباء والعلماء العراقيين الى تكوين لجنة خاصة لجمع التبرعات من المال والكتب لتأسيس مكتبة عامة، وتم فعلاً افتتاحها في ١٩٢٠/٤/١٦ أسهم في انشائها كثير من الشخصيات العلمية والادبية، وسميت بـــ(مكتبة السلام) تتألف من مجموعات اهديت للمكتبة مباشرة ومجموعات تم شراؤها بعد جمع تبرعات مناسبة لها. وكان موقعها في ركن صغير جانبي في بناية كنيسة اللاتين في رأس القرية، وقد اشرف على

ادارتها الاب انستاس ماري الكرملي. وبلغت نفقات المكتبة عام ١٩٢٢ مثلا، (٦٠٧٧)ربية مايعادل ٣٣٤ دينارا و٢٣٥ فلسا انفق منها على شراء الكتب باللغة الانكليزية (٢٣٥) ربية وبالعربية (٥٤٠) ربية، وصدر العدد الاول من مجلة فصلية للمكتبة باسم الخزانة (The Library) في نيسان ١٩٢٣ وتضمنت المجلة (عرضاً ونقداً لبعض الكتب التي اهديت لها).[1]

وبعد ان انفرط عقد اللجنة، وقل حماسها، وعجز القائمون على ادارة مكتبة السلام في استمرار تقديم الخدمات للقراء، اقترحت اللجنة الى وزارة التربية (المعارف سابقا) بعد مفاوضتها على ذلك، ونقلت بذلك الى جناح في المدرسة المأمونية بباب المعظم.

وقد ذكرت جريدة العراق انذاك عن اسباب نقلها إذ كتبت تقول " وبهذه الواسطة يسهل على الجمهور مطالعة هذه الكتب ويستفيد منها معلمو المدارس وستتم حلقة الاتصال بين مؤسسي مكتبة السلام، ثمرة اتعابهم، بلجنة مشتركة تتألف من موظفي وزارة المعارف واعضاء مكتبة السلام[٢]. واصبحت تدعى المكتبة العامة. وبلغت محتوياتها ٤٢٨٣ كتابا منها ١٤٢٧ باللغة العربية ٢٣٥٠ باللغة الانكليزية ٣٤١ باللغة الفرنسية و١٦٥ باللغة التركية.[٣]

وفي عام ١٩٢٩ اضيفت مجموعة مكتبة نظارة المعارف الى مجموعات مكتبة السلام، وكذلك مكتبة جمعية الشبان المسيحيين إذ امر الملك فيصل الاول ان تتوحد هذه المكتبات وتصبح المكتبة الرسمية للبلاد.[٤]

كما نقلت محتوياتها البالغة ٩٢٩٨ مجلدا الى بناية في شارع الرشيد قرب باب الاغا حيث بقيت هناك مدة سنتين. والظاهر بانه قد اعيد تنظيمها وترتيبها لتفتح ابوابها للجمهور من جديد ويرجع الفضل الى وزير المعارف الشيخ محمد رضا الشبيبي (في تنظيمها وتنسيق فهارسها اسوة بدور الكتب الراقية في الشرق والغرب).

لكنَّ اهتمام الجمهور البغدادي بها جاء بعد افتتاح بناية مكتبة الاوقاف في باب المعظم، وهي بناية ضخمة ارتؤي نقل المكتبة العامة لتشغل جناحها الايسر واصبح

اسم البناية المكتبة العامة. واخذ يتردد عليها كثير من طلبة الكليات والمدارس الثانوية القريبة منها. وبلغت مجموعاتها في عام ١٩٣١ (١٠٠٠٥) عشرة الآف وخمسة مجلدات من كتاب ومجلة وجريدة. وظل نمو المكتبة العامة بطيئا بسبب انشغال وزارة (المعارف) عنها وتخصيص مبالغ متواضعة لشراء الكتب.

وبعد افتتاح شارع الجمهورية عام ١٩٥٧، تمت ازالة البناية لتوسيع ساحة باب المعظم، واجبرت المكتبتان على الانتقال، فانتقلت المكتبة العامة الى دار في شارع الزهاوي، وبلغت محتوياتها انذاك (٢٨٣٧٥) مجلدا.

والى جانب مكتبة السلام في بغداد كانت المكتبة العمومية في الموصل قد انشِئت في عام ١٩٢١، بناء على الاعلان الذي نشره ناظر (مدير) معارف الموصل انذاك، الذي يدعو فيه اهالي الموصل بالتبرع باهداء الكتب العربية القديمة لانشاء مكتبة عمومية في المدينة، الا ان افتتاح المكتبة رسميا لم يتم الا في ١٩٣٠/٢/١.

ويمكن القول ان عقد العشرينيات لم يشهد اي تطور على صعيد المكتبات العامة سوى التي ذكرت، ولكن الجهود ضوعفت في الثلاثينيات في انشاء مكتبات اخرى، حيث انشئ عدد اخر من المكتبات ليصبح عدد المكتبات (٦) مكتبات عامة.

وفي الاربعينيات بدأت بوادر حركة التوسع المكتبي تتقدم حيث تم انشاء (٩) مكتبات عامة، اربع منها انشئت في عام ١٩٤٤ونذكر منها مكتبة الكاظمية العامة التي انشئت عام(١٩٤٧).

وشهدت الخمسينيات توسعا مكتبيا ملحوظا ، فقد تم تشييد (٢٦) مكتبة عامة في تلك المرحلة، وفي محافظة ميسان وحدها شيدت (٩) مكتبات عامة خلال عام ١٩٥٩، وهذا اكبر عدد من من المكتبات يتم انشاؤها في عام واحد.

وقد ازدادت هذه المكتبات خلال الستينيات لتصل الى (٨٧) مكتبة عامة، إذ تم انشاء (٤٧) مكتبة خلال المدة المذكورة، وقد ذكر ان عدد المكتبات العامة وصل في نهاية عام ١٩٦٠ (٦٥) مكتبة. كانت تشرف على ادارتها وتنسيقها والانفاق

عليها وزارة المعارف والادارات المحلية في كل محافظة باستثناء المكتبة المركزية العامة في بغداد، فانها ترتبط بوزارة المعارف وحدها.[٥]

١-٢ : انظمة المكتبات العامة في بغداد

١-٢-١ : القوانين والتشريعات المكتبية

مجموعة من القواعد او القرارات توضع بمعرفة المديرين في المستويات العليا لتوجيه وضبط الافكار والاعمال في المستويات الادنى، كما تقسم السياسات حسب تأثيرها وشمولها لاهداف ووظائف المكتبات الى ثلاثة مستويات وهي: سياسات اساسية تتوقف عليها جميع السياسات الاخرى تتضمن اهداف المكتبات والغرض من وجودها، وسياسات عليا توضع بمعرفة ادارة عليا تعكس السياسات الادارية الا انها تكون اكثر تفصيلا، وسياسات تشغيلية تتعلق بنشاط معين كسياسات الشراء.[٧]

١-٢-١-١ : الانظمـــة

بداية حركة التشريع المكتبي باصدار قرار الحاق مكتبة السلام العامة بوزارة المعارف(وزارة التربية حاليا) عام ١٩٢٤، وتسميتها بالمكتبة العامة.. تبعها تأسيس مكتبات عامة في محافظات العراق تديرها وزارة المعارف وتنفق عليها .. تستند على (تعليمات وزارية) تصدرها وزارة المعارف في انشاء وادارة الاعمال المكتبية الفنية والادارية،.وابرزها التعليمات التي اصدرتها منها ما يخص مسؤوليات مأمور المكتبة العامة، وتنظيم شؤون المكتبة وحفظ الكتب الموجودة فيها..وتكليف الوزارة مديرية التدريس والتربية بالاشراف على ادارة المكتبات العامة وتوسيع الاستفادة منها. وتتعرض للتغييرات تبعا لاهداف الوزارة بدون وجود اي اطار قانوني يحدد موقف وتبعية واسس الخدمة المكتبية العامة.

ثم استحدثت مديرية خاصة تعنى بشؤون المكتبات العامة والمدرسية سميت بـــ(مديرية المكتبات العامة والمدرسية) اسهمت في ارساء اسس الحركة المكتبية في العراق، لخصت اهدافها في البند (٤) من المادة (٧) من نظام وزارة المعارف

رقم(٥٧)لسنة ١٩٥٩ في تنظيم وتوجيه المكتبات العامة والمدرسية، وتجهيزها بالكتب والمطبوعات، واعداد موظفين لادارتها، والرقابة على المطبوعات التي تدخل الى المكتبات، ومساعدة المكتبات الاهلية وتسجيل المطبوعات واعداد فهارسها.[٨]

١-٢-٢ نظام المكتبات العامة رقم (٤) لسنة ١٩٦٠

اول نظام للمكتبات العامة يصدر في القطر كان بمثابة حجر اساس لتطوير حركة المكتبات العامة في العراق برز تأثيره وبشكل واضح في بقية انواع المكتبات المدرسية والجامعية التي سعت اداراتها لاصدار التشريعات التي توجه لتطوير انشطتها واعمالها. ومن اهم ماجاء في مواد وفقرات النظام:-

١- ارتباط المكتبات العامة بوزارة المعارف فيما يتعلق بالتنظيم والاشراف الفني، وبالادارة المحلية لكل محافظة فيما يتعلق بالنواحي الادارية والمالية، فقد نصت المادة الثانية من النظام على بيان مسؤولية الادارة المحلية في:

-تهيئة الابنية وفق التصاميم التي تصادق عليها وزارة المعارف.

-تجهيز المكتبات العامة بالمواد المكتبية بعد موافقة اللجنة المركزية للانتقاء في ديوان الوزارة.

- تجهيز المكتبات العامة بالاثاث واللوازم المكتبية.

- تجهيزها بنفقات للنشاط المكتبي بما فيها رواتب الموظفين.

- اضافت المادة الثالثة لمسؤوليات الادارة المحلية تحملها لنفقات اقامة الدورات التدريبية داخل وخارج القطر

٢.تحديد ملاك المكتبة ومؤهلات امينها وعدد الموظفين فيها. كما حددت واجبات امين المكتبة العامة ومسؤولياته.

٣.السياسة العامة لاوقات الدوام والاعارة والمطالعة.

ومما يلاحظ في هذا النظام هو تخفيف من مسؤوليات واعمال كثيرة لوزارة المعارف، وتوكيلها في الاشراف على مجموعات العمل المكتبي، وهذا كان مؤثرا بشكل او اخر على اعمال الوزارة في متابعة تلك المكتبات، إذ تركزت جهودها

على النواحي الفنية(التنظيم الفني والفهرسة والتصنيف وشؤون المطالعة والاعارة وتصميم السجلات والاستمارات واللوازم المكتبية وتنظيم الجرد)[٩].

١-٢-٣ نظام المكتبات العامة رقم (٩) لسنة ١٩٦١

في ٢٨ اذار ١٩٦١ صدر نظام اخر للمكتبات العامة برقم (٩) الغى بموجبه النظام السابق رقم (٤) لسنة ١٩٦٠ .

ومن المواد والفقرات التي جاءت في هذا النظام والتي تختلف عن مواد وفقرات النظام السابق هي:

- يكون المحافظ (متصرف اللواء) رئيسا لمجلس مكتبات المحافظة بدلا من مدير المعارف في النظام السابق ، في مادته الرابعة.
- تشكيل مجلس سمي بـــ(مجلس مكتبات اللواء) يضم في عضويته سبعة اعضاء يختارهم رئيس المجلس. وقد حددت واجبات المجلس وموعد انعقاده.
- تحديد اسس الخدمة المكتبية العامة في كل لواء (محافظة) حيث نصت المادة السادسة بانشاء مكتبة مركزية عامة واحدة في كل لواء، ومكتبات فرعية اخرى في مراكز الاقضية والنواحي، فضلاً عن مكتبة جوالة واحدة في كل لواء تقوم بوظيفة المكتبة العامة في المناطق التي لا يتيسر تأسيس مكتبات او غرف مطالعة فيها.
- تقليل مسؤوليات وزارة المعارف عن النظام السابق.
- تحديد مسؤوليات وواجبات امين المكتبة.

وهذا التحول يمثل اعتماد حركة تطوير المكتبات العامة وفقا لجهود الوحدات الادارية التابعة لها مباشرة لما تتمتع به من صلاحيات ادارية وميزانيات مرنة خاصة بها.[١٠]

١-٢-٤ نظام المكتبات العامة رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٤

تناول النظام الكثير من الاعمال والاجراءات..و لعل من اهم بنود هذا النظام:

– **نصت المادة الثانية** على ان تكون وزارة الاعلام مسؤولة عن الاشراف الثقافي والاعلامي والفني على المكتبات وضمان تقدمها.

– **نصت المادة الثالثة** على ان تكون وزارة الداخلية – الادارة المحلية مسؤولة عن تهيئة الابنية وتجهيزها بالاثاث والمواد المكتبية الحديثة وتمويل الشؤون الادارية والمالية.

–**اما ما تضمنته المادة الثالثة** من حيث : تبعية هذه المكتبات الى وزارتي الثقافة والاعلام والداخلية (وزارة الحكم المحلي) حيث يكون الاشراف الفني لوزارة الثقافة والاعلام، والاشراف الاداري والمالي وتجهيز المكتبات بالمواد الثقافية والاثاث والبنايات لوزارة الحكم المحلي..(وهذه خطوة هامة في سبيل اصلاح وضع المكتبات لان تبعيتها لهاتين الوزارتين قد تيسر مكانا اصلح للرعاية بدلا من تركها مع وزارة التربية التي تميزت اعمالها بالزحام

– **كما نصت المادة الرابعة** على استحداث لجنة سميت بـــ(اللجنة العليا للمكتبات) مؤلفة في وزارة الثقافة والاعلام. وتتكون من سبعة اعضاء يترأسها وزير الثقافة والاعلام او من ينوب عنه وقد حددت واجبات اللجنة وموعد انعقادها حيث تجتمع هذه اللجنة كل ثلاثة اشهر وهي التي تقوم بوضع الخطط لتطوير الخدمات المكتبية وتوسيعها .وهذه اللجنة في الحقيقة هي تعديل على مجلس مكتبات اللواء الذي تشكل بموجب نظام رقم (٩) لسنة ١٩٦١.

– **نصت المادة السابعة** على ان تقوم اللجنة المحلية بالنظر في القضايا المكتبية المختلفة ورفع التوصيات اللازمة بشأنها الى المحافظة للمصادقة عليها وتقديم التقارير الشهرية الى وزارتي الاعلام والداخلية.

– **نصت المادة التاسعة** على ان يتولى ادارة المكتبات العامة موظف بدرجة امين مكتبة حاصلا على شهادة مكتبية بعلم المكتبات او ممن اجتاز دورة مكتبية لدى جهة معترف بها، وله خدمة لا تقل عن ثلاث سنوات في العمل المكتبي. ويكون مسؤولا عن الناحيتين الادارية والفنية في المكتبة.

– **نصت المادة العاشرة** تحديد اوقات الدوام في المكتبات العامة الى اللجنة المحلية في المحافظة لتنظيمها وفق قرار يصدر منها.

– **خصت المادة الحادية عشر** المكتبات العامة وفوضتها في قبول الهدايا وتبادل المطبوعات مع المكتبات العامة الحكومية او الاهلية مع اشعار اللجنة المحلية بذلك.

– تحديد تعليمات فتح المكتبات الاهلية العامة.

واغفل النظام نقطة مهمة كانت قد برزت بوضوح في النظام رقم (٩)، وهي اسس الخدمة المكتبية العامة ونقاط الخدمة التي يجب توافرها في المحافظات والاقضية والنواحي والقرى. حيث نلاحظ في النظام السابق انه نص على ضرورة وجود مكتبة متنقلة. وهذا يعني ان نقاط الخدمة قد شملت كل مناطق القطر بخدمات المكتبة العامة، ولم نجد ذلك في النظام الحالي، كما لا يمكن الاستفادة من النظام السابق بسبب الغائه.

واذا حاولنا ان نوازن بين درجة تنفيذ كل نظام، فيمكن القول ان نظامي سنة ١٩٦٠ و ١٩٦١ يصعب معرفة تنفيذهما لالغائهما ومضى مدة طويلة على ذلك. اما النظام الحالي فقد احتوى على (١٩) مادة و(٣٧) فقرة، نفذ منها (٨) مواد، و(١٦) فقرة لم تنفذ، ولاحظنا ان الفقرات المهمة من النظام لم تنفذ، مثل تلك التي اشترطت في تعيين امين المكتبة ان يكون حاملا شهادة بعلم المكتبات، او اجتياز دورة تدريبية. ومن حيث نسبة تنفيذ مواد وفقرات النظام فقد تصل الى (٥٠%) من النظام. اي ان هناك نسبة كبيرة من المواد لن تطبق، وهذا يعني ان النظام الحالي لم يطبق بالكامل، وتأثير ذلك في عمل المكتبات. [١١]

١–٢–٥ نظام المكتبات العامة رقم (١) لسنة١٩٩٦

صدر هذا النظام نتيجة لجهود العاملين في المكتبات ومديرية المكتبات العامة ونشاط وزارة الداخلية. ويعتبر النظام الرابع في تاريخ المكتبات العامة في ١٩٩٦/١٠/٢١ ويتكون من سبع عشرة مادة، مقسم الى فصول، يعالج كل فصل منها جانباً من الامور التي تخص قواعد العمل في المكتبات العامة في عدد من

المواد، إذ شمل الفصل الاول التأسيس والاهداف، والفصل الثاني ما يتعلق بالامور الادارية والمالية والتنظيمية. اما الفصل الثالث فتضمن احكاما عامة وختامية.

اهم الملاحظات في هذا النظام :

الخلط في النظام فيما يخص الفصل بين الامور الادارية والقضايا المالية والتنظيمية حينما جعلها النظام في فصل واحد.

استند في صياغة بنوده على النظام السابق رقم (٤٠)لسنة ١٩٧٤، مع وجود بعض السلبيات التي لم يعالجها جذريا.

١. تركيز سلطة ادارة المكتبات العامة في وزارة الداخلية لرعاية شؤون المكتبات العامة فنيا ، اداريا وماليا حيث اكدها النظام في اكثر من مادة لاسيما المادة (١) والبند (أ) من المادة (٤).

٢. اعطى بعض مسؤوليات وزارة الداخلية بموجب احكام المادة (٥) بالتنسيق مع وزارة الثقافة والاعلام والتعليم العالي والبحث العلمي والتربية في اقامة الدورات لتطوير مهارات العاملين في المكتبات العامة واقامة معارض الكتب وتزويد المكتبات العامة بنسخ من المطبوعات التي تصدر منها.

٣. تفويض النظام بموجب احكام المادة (٧) بعض المسؤوليات الاخرى الى المحافظات في وضع الخطة السنوية للمكتبات العامة وتشمل:

- انتقاء وشراء الكتب
- فتح مكتبات عامة
- وضع اسس التعاون بين المكتبات العامة والمكتبات الاخرى.
- دراسة التقارير المقدمة من قبل امناء المكتبات العامة.
- وضع ضوابط الاستعارة.
- تحديد اوقات الدوام.
- تصميم السجلات المكتبية.

– الاشراف على الجرد السنوي لموجودات المكتبات العامة.

كما تحقق تطور في هذا النظام تمثل في ربط تأسيس المكتبات العامة باهدافها، فقد نصت مادة (١) على:

١.الزام وزارة الداخلية بتأسيس المكتبات ويشمل جانبين هما :

انشاء الابنية وفق دراسات جدوى وسياسات ومعايير ومواصفات في الموقع والمساحة والتصميم والتي كانت سابقا من ضمن مسؤوليات وزارة التربية، المصادقة على تصميم الابنية.

– انشاء الخدمات المكتبية وفق اهداف وبرامج لتطويرها

– ازدياد الطلب على خدمات الاطفال.

ولعل اهم الاهداف التي حققها هذا النظام هي: تقديم الخدمات المكتبية العامة للمستفيدين، عن طريق تنمية المجموعة لجميع المستويات الفكرية والثقافية للمواطنين وتوفيرها للتشجيع على ارتياد المكتبات العامة، بالتعاون مع المكتبات الاخرى والمدرسية منها خاصة، لتوفير الخدمة المكتبية للطلاب وتطوير الخدمات المكتبية للاطفال، حيث تلعب المكتبة العامة دورا مهما في تطوير الطفل وتزويده بالمعلومات وتنمية خياله بتوفير القصص، لذلك وفرت بنود للتشريعات لتوفير مواد القراءة الخاصة بالاطفال، فضلاً عن المواد السمعية والبصرية والرسومات، وهذا بالتأكيد يحتاج الى موظفين كفء لهم القدرة في التعامل مع الاطفال ولهم دراية خاصة باحتياجاتهم ، ونجد هناك مكتبتين نموذجيتين للطفل في بغداد ، احداهما (مكتبة الطفل العربي– الكرخ) تأسست عام ١٩٦٨، والثانية في جانب الرصافة (مكتبة اطفال القادسية) والتي تأسست عام ١٩٨٣ ولاتزال خدماتها دون الطموح.[١٢]

اهم الملاحظات في هذه التشريعات:

١. لم تصدر قوانين توضح الاساس التشريعي للمكتبات العامة وخدماتها.

٢. انها لم تحقق جميع اهداف المكتبة العامة خاصة من ناحية تقديم الخدمات المكتبية العامة لكافة افراد المجتمع ، بتنمية المجموعة، او المواكبة للتطورات الحديثة.

٣. غياب القواعد التشريعية التي تنص احكام موادها على اتباع سياسة تزويد واضحة وميزانيات تستطيع بها تنمية مقتنياتها وسياسات تنمية ملاكاتها وتقديم وتوسيع انواع الخدمات. .[١٣]

١-٣ الدورات التدريبية للعاملين في المكتبات العامة في العراق

من خلال مراجعة الادبيات، تم الحصول على رسالة الدكتوراه الموسومة: **دورات التعليم المستمر للعاملين في المكتبات ومراكز المعلومات في العراق،٢٠٠١**[١٤] تناولت بعض المعلومات عن تلك الدورات.

يعتبر عام ١٩٥٣ البداية لدورات تدريب موظفي المكتبات العامة والمتخصصة في العراق ، إذ قامت منظمة اليونسكو بارسال خبير في المكتبات (ساندرز) والذي قام بتنظيم هذه الدورات والقاء المحاضرات في الموضوعات المكتبية وكانت فترات الدورات محددة لا تزيد عن اربعة اسابيع وكان منها الدورة المكتبية التي اعدتها وزارة المعارف عام ١٩٥٤ تتعلق بتدريب العاملين في المكتبات العامة العراقية على الاجراءات الفنية والادارية واعداد فئة من العاملين على العمل المكتبي والعمل على تنظيم المكتبات..وتم اقامة دورة اخرى خصصت للمكتبيين في المكتبات العامة ببغداد تناولت الكثير من الموضوعات، شارك فيها ١٨ متدربا .

عام ١٩٥٧ عقدت اليونسكو دورات مكتبية في كل من بغداد والموصل والبصرة، ضمت جميع العاملين في مكتبات الكليات وبعض المكتبات العامة التابعة للادارة المحلية، هدف الدورة هو تعليم الفنون المكتبية وتعزيز الوعي المكتبي والحماس لدى العاملين في المكتبات، وعلى الرغم من ذلك فقد جابهت هذه الدورات صعوبات منها:

١. قصر مدة الدورات بالمقارنة مع المواد التي تدرس فيها.
٢. عدم توفر التسهيلات للتطبيقات العملية.
٣. ندرة الكتب الدراسية باللغة العربية.

٤. صعوبة فهم لغة المحاضر، إذ ان معظم الخبراء اجانب.

ويمكن اعتبار نقلة نوعية في عمليات التدريب المكتبي بعد عام ١٩٥٨، حيث تأسست جامعة بغداد ، وبدأت المكتبة المركزية للجامعة في اقامة الدورات المكتبية تتراوح مددها بين ٣-١٠ اشهر عام ١٩٦٠..إذ تم تخريج مكتبيين مؤهلين مزودين بمعلومات وخبرات، انعكست بشكل ايجابي بتطوير بشكل واضح ، سواء من ناحية التنظيم أواختيار المجموعة أو تطور الخدمات أواتساع المسؤوليات، مع استمرار التنوع في برامج الدورات واتسمت بطابع متميز واتخذت اشكالا اخرى:

- دورات مكتبية ذات مدة محدودة لا تزيد عن ثلاثة اشهر وبساعات اسبوعية، بمعدل (٩) ساعات اعدت لموظفي المكتبات العامة ومكتبات الكليات، في موضوعات المراجع العربية والاجنبية واختيار الكتب والفهرسة والتصنيف.

- دورات مكتبية ذات مدة لا تقل عن ستة اشهر وساعاتها الاسبوعية لا تقل عن (١٢) ساعة اعدت لموظفي المكتبات العامة ومكتبات الكليات شملت موضوعات فضلاً عن المراجع العربية والاجنبية واختيار الكتب، الاجراءات الفنية والادارة المكتبية.

- دورات تدريبية ذات طابع خاص، مدتها (١٠) اشهر اعدت لموظفي المكتبات، اشترطت ان يكون المنتسب لهذه الدورات حاصلا على شهادة البكالوريوس في تخصصات مختلفة ، وان يجتاز امتحانات القبول والمقابلة بنجاح.

كانت بدايات هذه الدورات عام ١٩٦٩-١٩٧٠، وهي الدورة الاولى، تخرج منها (١١) احد عشر طالبا.

وتخرج منها في عام ١٩٧٠-١٩٧١، (٢٤) اربعة وعشرون طالبا، والدورة الثالثة(٣٠) ثلاثون طالباً، وعام ١٩٦٩، تم عقد دورتين قصيرتين الاولى كانت قصيرة ومدتها ثلاثة اشهر وخصصت للعاملين في المكتبات العائدة لجامعة بغداد. وما يهمنا ان الدور الثانية تم عقدها للعاملين في المكتبات العامة التابعة للادارة المحلية من خريجي الدراسة الثانوية الى جانب خريجي الجامعات لذلك كان المشاركون من ذوي مستويات مختلفة.

بالنسبة لوزارة الحكم المحلي الملغاة فقد كانت تقيم دورات تدريبية في المعهد الاداري التابع لها للعاملين في المكتبات العامة.

حيث حددت وزارة الحكم المحلي بالاشراف عن المكتبات العامة انذاك وبعد الغاء الوزارة تم نقل مديرية المكتبات العامة الى وزارة الداخلية.

الدراسة الثانية اعدها السيد سمير مدحت الموسومة: **المكتبات العامة في العراق**[١٥] تناول فيها الدورات بالشكل الاتي:

١. ان المدة الزمنية التي كانت تستغرقها هذه الدورات معظمها لمدة شهر واحد والبعض منها(١٥) خمسة عشر يوما.

٢. ان معظم الموضوعات اما ان تكون مكتبية مختلفة، او فهرسة وتصنيف لذلك كانت المدة لا تكفي لتغطية هذه الموضوعات خلال مدة قصيرة، لاسيما عندما يكون هدف الدورة هو تعليم المشاركين المهنة وليس اكتساب المعلومات النظرية فقط..وهذا يدل على ان معظم المحاضرات التي تلقاها المتدربون نظرية وليس تطبيق.

٣. تعقد الدورات لمدراء المكتبات العامة فضلا عن الموظفين المتخصصين وغير المتخصصين.

اما خلال التسعينيات من القرن العشرين وبعد الحاق المكتبات العامة بوزارة الداخلية، اخذ المعهد العالي للتطوير الامني والاداري على عاتقه اقامة دورات تدريبية. فقد تم عقد اربع دورات تدريبية ، كانت الدورة الاولى (دورة المكتبات العامة) للمدة من ٥/٨-١٩٩٢/٨/٢٧ ، تناولت موضوعات الفهرسة والتصنيف والمراجع والخدمات المرجعية واختيار وانتقاء مصادر المعلومات والخدمة المكتبية للاطفال، والحواسيب في مراكز المعلومات فضلاً عن الادارة المكتبية، بلغ عدد المشاركين فيها (١٥) خمسة عشر مشاركا من العاملين في المكتبات العامة في محافظات القطر كافة.

الدورة الثانية فقد عقدت للمدة من ١٩٩٤/٩/١٠ – ١٩٩٤/٩/١٥، تناولت الموضوعات ذاتها، الا انها بشكل مكثف وذلك لقصر مدة الدورة وقد بلغ عدد المشاركين في هذه الدورة (١٥) خمسة عشر مشاركا.

الدورة الثالثة تم عقدها للمدة (١٩٩٥/٩/٩ – ١٩٩٥/٩/١٥) تم عقدها للمدة ١٩٩٥/٩/٩–١٩٩٥/٩/١٣ تناولت الموضوعات ذاتها في الدورات السابقة وبشكل مكثف، بلغ عدد المشاركين فيها (٥) من العاملين في المكتبات العامة في القطر.

اما الدورة الرابعة والاخيرة عقدت للمدة من ١٩٩٦/٩/١٤ –١٩٩٦/٩/١٩، تم تناول الموضوعات ذاتها فضلا عن التطرق الى موضوع خدمات المعلومات والفهرسة الموضوعية والتقنيات الحديثة في المكتبات ومراكز المعلومات، شارك في هذه الدورة (٥) خمسة مشاركين من العاملين في المكتبات العامة في القطر.

١–٤ : المؤتمرات المكتبية العامة والندوات العلمية في العراق

يتناول هذا البحث المؤتمرات المكتبية التي عقدت في العراق، سواء العامة منها او تلك التي خصصت للمكتبات العامة، ونشير الى كل مؤتمر باختصار والمقترحات والتوصيات التي خرج به ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، واستنتاج لما يتم تحقيقه منها:

أولاً : المؤتمرات

١–٤–١ : مؤتمر المكتبات العامة ١٩٦٠

يعتبر هذا المؤتمر الاول الذي عقد في العراق للمكتبات العامة في ٨ شباط ١٩٦٠ في مدينة العمارة لمدة اربعة ايام ، وقد كان الدافع الاول لهذا المؤتمر هو توصية (الحلقة الدراسية للمكتبات العربية) التي عقدت في بيروت بتاريخ ٨ كانون الاول ١٩٥٩ بدعوة من اليونسكو وبالتعاون مع جامعة الدول العربية ، بعقد المؤتمرات المكتبية في كل دولة عربية.

وقد صدر عن هذا المؤتمر عدد من التوصيات ، نستنتج منها الاتي:

١. اكدت التوصيات اهمية المكتبة العامة ووجوب الانتفاع من موادها، التي يجب ان لا تحتوي على الكتب فقط وانما المواد السمعية والبصرية والادوات الموسيقية والراديو والسينما والتلفزيون.

٢. اهمية الاعارة الخارجية واعتبارها من الخدمات الجوهرية التي يجب ان تؤديها المكتبة.

٣. الاهتمام بالاطفال وموادهم الثقافية.

٤. اقامة المعارض والحفلات والمهرجانات، وهذا يدل على اهمية النشاط الثقافي والاجتماعي الذي يجب ان تقوم به المكتبة العامة.

٥. التوصية على تكوين مجلس للمكتبات في كل لواء يكون رئيسه متصرف اللواء، وهذا ماتحقق بالفعل في نظام المكتبات رقم (٩) لسنة ١٩٦١.

٦. الاهتمام بتأسيس المكتبات الجوالة على الرغم من ان وسائط النقل في ذلك الوقت(١٩٦٠) لم تكن كثيرة قياسا الى الوقت الحاضر، الامر الذي يعني ان المؤتمر كان يرى اهمية توفير الكتب لكل مناطق القطر.

٧. دعا المؤتمر الى الاستمرار في عقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، ولم يتحقق ذلك الا في عام ١٩٧٤ إذ عقد المؤتمر المكتبي الاول.[١٦]

١-٤-٢ : المؤتمر المكتبي الاول ١٩٧٤

عقد المؤتمر المكتبي الاول لجمعية اتحاد المكتبيين العراقيين في الجامعة المستنصرية في ٤ ايار ١٩٧٤ واستمر لمدة اربعة ايام، وقد تمخضت عن المؤتمر عدد من **التوصيات الخاصة بالمكتبات العامة تتعلق بـــ:-**

١. انشاء مكتبات عامة في مراكز المحافظات والتجمعات السكنية.

٢. ايصال الخدمات المكتبية الى السجون والملاجىء ولذي العاهات والاطفال وحديثي التعليم.

٣. ان يكون الاختيار مستندا الى دراسة تحليلية للبيئة.

٤. مركزية الاعمال الفنية في المكتبة العامة لمركز المحافظة.

٥. التعاون بين المكتبات العامة والمدرسية.

٦. توفير الوسائل السمعية والبصرية في المكتبات العامة الرئيسية.

ونلاحظ ان هذه التوصيات لم تنفذ على الرغم من اهميتها في تطوير المكتبات العامة، وهذا قد يكون بداية سلسلة من المعوقات التي تقف امام نجاح مثل هذه المؤتمرات وجديتها في تحقيق اهدافها.(١٧)

١-٤-٣ : المؤتمر المكتبي الثاني ١٩٧٥

عقد هذا المؤتمر في جامعة البصرة في ١١ تشرين الاول ١٩٧٥ تحت شعار **(المكتبة وعروبة الخليج)**. بالتعاون بين جمعية اتحاد المكتبيين العراقيين ومركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة. وكانت ورقة العمل المقترحة للمؤتمر قد قسمت المشاركين الى لجان متخصصة في مجال مكتبي معين، تم تحديد توصياتها فيه، وتشكلت للمكتبات العامة والوطنية لجنة واحدة تقدم كل منهما توصياتها بانفراد.

وصدرت عن لجنة المكتبات العامة عدد من التوصيات اتسمت بطابع الصراحة في معالجة مشاكل المكتبات، الا ان هذه التوصيات لم يكتب لها النجاح ولم تكن لها اذن صاغية. ماعدا التوصية الخاصة بالدورات المكتبية التي اوصت اللجنة باقامتها لرفع كفاءة العاملين في المكتبات العامة. وقد اقيمت هذه الدورات ولكنها لم تكن بالمستوى والفعالية المطلوبين.

١-٤-٤ : المؤتمر المكتبي الثالث ١٩٧٦

عقد المؤتمر المكتبي الثالث اقامته جمعية المكتبيين العراقيين في جامعة الموصل في ١ تشرين الثاني ١٩٧٦ بالاشتراك مع جامعة الموصل. وجاء هذا المؤتمر في سلسلة المؤتمرات التي عقدت في جامعة بغداد والبصرة. انبثقت عن المؤتمر سبعة لجان متخصصة، كان للمكتبات العامة والوطنية لجنة مشتركة تقدم

كل منها توصياتها بانفراد. قدمت لجنة المكتبات العامة مجموعة قليلة من التوصيات، لان المؤتمرات السابقة كانت قد ناقشت اغلب المشكلات والمعوقات التي تواجهها المكتبات العامة. وحتى هذه التوصيات لا تختلف عن التوصيات السابقة الا في البعض منها.

ونذكر اهم توصية فيها وضمن بحوث المؤتمر المكتبي الثالث قدم بحث بعنوان "تخطيط الخدمات المكتبية في العراق، اشار الباحث الى اهمية اتباع المعايير، واصدار التشريعات المكتبية، وتوفير الخدمات بما يتلاءم ومستوى التعليم في القطر مؤكدا على انعدام التخطيط المكتبي.(١٨)

تم تنفيذ توصية واحدة تلك التي تتعلق باستحداث مديريات او شعب للمكتبات العامة في كل المحافظات وتثبيت ملاكها ومنحها الصلاحيات الكاملة والملائمة لطبيعة الخدمة المكتبية.(١٩)

١-٤-٥ : المؤتمر المكتبي الرابع ١٩٧٧

عقدت جمعية المكتبيين العراقيين هذا المؤتمر بالاشتراك مع جامعة السليمانية للمدة ٢٣-٢٧ تشرين الاول ١٩٧٧ ، تم تشكيل ثمانية لجان متخصصة في المجالات المكتبية للدراسة وتقديم التوصيات المتعلقة بكل لجنة. وكانت المكتبات العامة كالمؤتمرات السابقة تشترك مع المكتبات الوطنية في لجنة واحدة. والتوصيات التي تقدمها هذه اللجنة مشتركة معا للمكتبات العامة والوطنية. ولم تقدم هذه التوصيات اضافة تذكر، الا ان من ضمن توصياتها التي نفذت هو ايجاد جهة مركزية في وزارة الداخلية تتولى شؤون المكتبات العامة في الادارات المحلية وتقوم بعملية التنسيق مع الجهة المسؤولة في وزارة الثقافة والفنون (وزارة الثقافة والاعلام). وبعد ان انتقلت مسؤولية الاشراف على المكتبات العامة الى وزارة الحكم المحلي تم استحداث تلك الجهة المركزية. والتي مازالت اعمالها غير واضحة المعالم.(٢٠)

١-٤-٦ : المؤتمر القطري الاول لامناء المكتبات العامة ١٩٨٦

عقد هذا المؤتمر في ٣٠ اذار ١٩٨٦ في بغداد. وهو اول مؤتمر تعقده وزارة الحكم المحلي للمكتبات العامة. وقد اشتملت ورقة العمل المقدمة للمؤتمر على المحاور الاتية:-

١. اهداف المكتبة العامة.
٢. وسائل تنشيط دور المكتبات العلمي والتربوي والاجتماعي.
٣. كيفية انتقاء الكتب وتناسبها مع الفئات العمرية.
٤. المشكلات والمعوقات الادارية.

المقترحات والحلول للنهوض بخدمات المكتبات العامة في القطر.

اضافت وزارة التعليم العالي الى هذه المحاور نقاطاً فرعية اخرى عززت تلك المحاور(وزارة الحكم المحلي، ١٩٨٦)، وصدر عن المؤتمر عدد من التوصيات عالجت مشاكل مكتباتنا العامة، الا اننا لم نجد من تلك المقترحات والتوصيات ما تم تنفيذه لحد الان، فالمكتبات كما هي قبل وبعد انعقاد المؤتمر ، ولو كانت تلك التوصيات قد اخذت بنظر الاعتبار لتجاوزت المكتبات العامة في العراق خطوات كبيرة من المعوقات.(٢١)

١-٤-٧ : المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاداب ١٩٨٩

عقدت الجمعية العراقية للمكتبات والتوثيق والمعلومات وقسم المكتبات والمعلومات بالجامعة المستنصرية ..المؤتمر العلمي الثاني تحت شعار " **دور الدراسات الانسانية في التأصيل الحضاري ومرحلة ما بعد الحرب**" للمدة ٢٢-٢٣/شباط/١٩٨٩، تم الاشارة الى مجموعة من المشاكل التي تعاني منها المكتبات العامة وابرزها :

١. ارتباط المكتبات العامة في القطر بادارتين مستقلتين، الاولى : لمانة بغداد (المسؤولة عن المكتبات العامة في محافظة بغداد)، والثانية : وزارة الحكم المحلي

(المسؤولة عن المكتبات العامة في بقية المحافظات) وعدم وجوود تنسيق بين اعمال ونشاطات المكتبات العامة لعدم ارتباطها بادارة واحدة.

٢. افتقار المكتبات العامة الى خطة عمل مكتوبة تحدد اهداف العلاقات العامة واوجه النشاط الذي يمكن ان تمارسه وبالدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣. عدم ملائمة معظم تصاميم بنايات المكتبات العامة لممارسة نشاطات العلاقات العامة.

٤. عدم تلبية المجموعة الثقافية لمعظم المكتبات العامة لرغبات الجمهور وسوء التنظيم الفني من فهرسة وتصنيف وتزويد لتلك المجموعة الثقافية.

٥. عدم توفر وسائل الاتصال المختلفة في المكتبات العامة.

– وقدمت عدة مقترحات لتطوير المكتبات العامة اذكر منها :

١. اعادة النظر بارتباط المكتبات العامة في القطر وربطها بادارة مركزية واحدة في وزارة الثقافة والاعلام لغرض الاشراف الاداري والفني والثقافي عليها بدلا من ربطها بادارتين مستقلتين هما امانة بغداد ووزارة الحكم المحلي وذلك :

١.١ سهولة تنسيق العمل فيما بين المكتبات العامة وبرامج العلاقات العامة فيما بينها والتعاون فيما بيها اكثر عند ارتباطها بادارة مركزية واحدة.

٢.١ وجود بعض المديريات والاقسام في وزارة الثقافة والاعلام تشابه بعض اعمالها مع وظائف العلاقات العامة في المكتبات وامكانية استغلال وتوجيه نشاطات تلك المديريات لخدمة اغراضها وبرامج العلاقات العامة في المكتبات ومن امثلة تلك المديريات : مديرية الشؤون الادارية والمالية، مديرية الاعلام (التي تشمل المطبوعات والصحافة والتصوير والاذاعة والتلفزيون)

٢. اعادة النظر في البنايات المخصصة للمكتبات العامة لعدم ملائمتها لممارسة نشاطات العلاقات العامة. و ضرورة التفكير الجدي لتوفير بنايات مصممة اصلا لتكون مكتبات عامة تتوفر فيها لشروط اللزمة لها وتجهيزها بالمواد الثقافية

بكافة اشكالها وبالمعدات والاجهزة والاثاث واللوازم المكتبية كافة ووسائل الايضاح والتسلية والترويح.

٣. اقامة الدورات التدريبية المختلفة للكوادر الادارية والفنية لرفع كفاءتها وتطوير عملها.

٤. توفير الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة للعمل على الاجهزة والمعدات الفنية.

٥. تشكيل مجلس ادارة لكل مكتبة عامة لغرض الاشراف عليها ووضع الخطط وبرامج العمل فيها بالتنسيق مع المنظمات وادارات المدارس في المجتمع المحيط بالمكتبة مؤلف من عدد محدد من الاعضاء يمثلون المجتمع الذي تخدمه المكتبة ويجب ان تتوفر في هذا المجلس معايير وشروط معينة تلعب دورا في نجاح هذا المجلس في توجيه المكتبة وتحقيق اغراضها وتحدد مواصفات وشروط عمل المجلس بنظام خاص. ويقترح ان يضم هذا المجلس :

١.٥ : امين المكتبة العامة.

٢.٥ : موظف العلاقات العامة في المكتبة العامة.

٣.٥ : ممثل عن ادارات المدارس.

٤.٥ : ممثلين عن اتحادات وجمعيات من سكنة المنطقة.[22]

١-٤-٨ : المؤتمر العلمي الثامن للمعلومات ١٩٨٩

عقدت الجمعية العراقية للمكتبات والتوثيق والمعلومات وقسم المكتبات والمعلومات بالجامعة المستنصرية ..المؤتمر الثامن للمعلومات تحت شعار " **نحو توظيف فعال لخدمات المكتبات والمعلومات في التنمية الوطنية**" للمدة ١٩-٢١/كانون الاول/١٩٨٩، وقدمت مجموعة من التوصيات :

١. ان تأخذ المكتبة العامة ودورها الفعلي والحقيقي في خدمة المجتمع الذي وجدت من اجله من خلال اشتراكها في انشطة متعددة يرغبها افراد المجتمع مثل الاعلان عما ينشر حديثاً لمساندة رغبة افراد المجتمع في شراء الكتب وبناء

المكتبة الشخصية وكذلك في مفاتحة الجهات المسؤولة لاستثمار قاعاتها لمعارض الكتب، الجداريات، اللوحات الفنية.

٢. الاخذ بنظر الاعتبار دراسة امكانية المكتبات العامة بالذات في تقديم خدماتها لفئتين في المجتمع هما فئة الاطفال وفئة الكبار في السن لان الفئة الاولى نواة المجتمع وان تأصيل دور المكتبة في نفوس افرادها سوف يؤكد الحاجة للمكتبة كتقليد وعادة في المستقبل. اما الفئة الثانية فلها خصوصيتها وان لديها من الوقت مما هو ممل في بعض الاحيان ويحتاجون الى الكثير من الخدمات والانشطة التي تخفف عنهم عبأ الوقت وكذلك تشعرهم بدورهم في الحياة.

٣. الاعداد المهني وليس الاكاديمي فحسب للعاملين في المكتبات العامة بما يحسن علاقاتهم العامة وتعاملهم مع المستفيدين ويزيد في رغبتهم للعمل وتقديم خدمات جديدة لم يأخذوها بنظر الاعتبار سابقاً.[23]

١-٤-٩ : المؤتمر التاسع للمعلومات ١٩٩٤

قد بالتعاون مع المكتبة المركزية لجامعة بغداد في رحاب جامعة بغداد تحت شعار "**المعلومات ثروة وطنية** " **للمدة ١٤-١٩٩٤/١٢/١٥** ، تم الاشارة فيها الى ضرورة وجود المكتبات التي تستطيع الاضطلاع بمسؤولية اختيار واقتناء المعلومات باوعيتها ولغاتها وموضوعاتها المختلفة وتنظيمها وتيسير وصول المستفيدين اليها باقل جهد واقصر وقت، فضلا عن ذلك ان المكتبات تقع عليها مسؤولية تاريخية الا وهي المحافظة على خزينها من المعلومات لكي يصل الى الاجيال اللاحقة.. تبنى عليه وتستفيد منه. ان هذا كله يفرض على العاملين في المكتبات جهودا كبيرة لايبذلها سواهم من العاملين في المؤسسات الاخرى ، ولكي يستطيع العاملون في المكتبات القيام بهذه الجهود فلابد من المؤهلين علميا وتقنياً ، كما ان على المكتبات ان تتجه نحو استخدام التقنيات الحديثة اذا ما ارادت السيطرة الفعالة على المعلومات والاستخدام الامثل لها خدمة لاهداف التنمية الاقتصادية

والاجتماعية للمجتمع، وعليها كذلك ان تخطط للتهييؤ لما ستحدثه التطورات المستقبلية في تقنيات المعلومات والاتصالات من تأثيرات على المكتبات وخاصة فيما يتعلق بموضوع تحول مجتمعات العالم من مجتمعات تتعامل بالكتاب والكلمة المطبوعة الى مجتمعات لاورقية نتيجة التطور السريع في ميدان النشر الالكتروني.[24]

ثانياً : النـــــدوات

١-٤-١٠ : الندوة الوطنية الثانية ١٩٩٢

عقدت جمعية المكتبات العراقية الندوة الوطنية الثانية بالتعاون مع جامعتي البصرة والمستنصرية حول **تدريس علم المكتبات والمعلومات في العراق** ، في رحاب الجامعة المستنصرية للمدة ١٥-١٩٩٢/٤/١٦ ، والتي نظمتها الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات وقسمي المكتبات والمعلومات في الجامعة المستنصرية والبصرة ، قدمت فيها مجموعة من التوصيات اهمها :

١. الالتزام بتعيين خريجي اقسام المكتبات والمعلومات في الوظائف التخصصية التي اعدوا من اجلها.

٢. منح مخصصات مهنية للعاملين المؤهلين في مجال المكتبات والمعلومات.

٣. توفير فرص التعليم المستمر امام العاملين في مهنة المكتبات والمعلومات وزيادة فاعلية التدريسيين في برامج التعليم المستمر.

١-٤-١١ : الندوة العلمية السادسة للمعلومات ٢٠٠٢

عقدت الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات بالتعاون مع المكتبة المركزية لجامعة بغداد الندوة العلمية السادسة تحت شعار "المكتبات العامة في العراق وسبل تطويرها" في مبنى المكتبة المركزية لجامعة بغداد – الجادرية بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٥، توزعت محاورها حول (واقع المكتبات العامة في العراق ، معايير المكتبات العامة، الاجراءات الفنية في المكتبات العامة، الافاق المستقبلية لتطوير

المكتبات العامة في العراق) وتم التركيز فيها على المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المكتبات العامة في مختلف محافظات القطر، منها:

١. قلة الاهتمام بها سواء في مجال الدراسة ام اعداد البحوث الاكاديمية ام في مجال مواكبة التطورات التكنولوجية من خلال تقنيات المعلومات واستخدام الحواسيب.

٢. افتقارها الى المراجع والمصادر الاساسية القديمة والحديثة.

٣. عدم توافر الملاكات المتخصصة في علم المكتبات والمعلومات..

٤. افتقارها الى الهيكل التنظيمي الاداري المتكامل وعدم وضوح دورها واهميتها باعتبارها مؤسسة معلومات ثقافية وتعليمية وخدمية...

- وقدمت عدة مقترحات لتطوير المكتبات العامة اذكر منها :

١. اعادة النظر في صياغة نصوص مواد نظام المكتبات العامة في العراق لسنة ١٩٧٤ و ١٩٩٦ على وفق المتغيرات والتطورات الحديثة.

٢. انهاء ارتباط ادارة المكتبات العامة الحالي من وزارة الداخلية وربطها بوزارة الثقافة مع استحداث مديرية عامة للمكتبات العامة ترتبط بالوزارة.

٣. تعيين ملاكات متخصصة في علم المعلومات والمكتبات للاشراف على سير العمليات والاجراءات الفنية فيها.

٤. تجهيز المكتبات العامة بالحواسيب والملاك الوظيفي المتخصص للقيام بادخال بيانات مجاميع الكتب والدوريات في قواعد بيانات مناسبة واعداد النشرات وقوائم المحتويات آلياً.

استثمار مباني المكتبات العامة مواقعا لخدمات الانترنت بما يعزز مكانة ودور المكتبات العامة في تقديم المعرفة والمعلومات.[25]

كما وضعت عدة توصيات حول المكتبات العامة في العراق وسبل تطويرها منها:

١. فسح المجال امام ادارات المكتبات بتقديم بعض الخدمات التي تحقق ايرادات مادية يمكن استثمارها حوافز للعاملين مثل خدمات الاتصال الهاتفي والاستنساخ.

٢. تحقيق الرضا المادي والمعنوي للعاملين في المكتبات العامة وبما يؤدي الى استقطاب المؤهلين للعمل في هذه المؤسسات.

٣. ان تكون هناك لجنة مركزية تعمل على اجراء متابعة دورية على المكتبات في بغداد والمحافظات وتقييم اداء هذه المكتبات.

٤. النظر في امكانية اعادة توزيع مواقع المكتبات في محافظة بغداد وحسب الكثافة السكانية.

٥. نقل ارتباط المكتبات الى وزارة الثقافة.

٦. تعديل قانون الملاك بفتح حدود درجة امين مكتبة لان درجة امين مكتبة تنتهي عند حد معين مما يدفع الموظف الى تغيير عنوانه الى اي عنوان اداري.

٧. وضع حوافز للعاملين في المكتبات تشمل العناوين المختلفة ولا تقتصر على عنوان امين المكتبة.

٨. ان يكون هنالك دور للاعلام داخل المكتبات العامة بتعاونها واتجاهها الى المدارس القريبة منها للاعلام عن الخدمات المتوفرة في المكتبة العامة. مع توفير الحافز المادي لذلك الاعلام لاصدار نشرات دورية تعلق على جدران المدارس او مجالس الشعب ومقرات اتحاد النساء.

٩. العمل على ربط شبكة الانترنت في كل مكتبة عامة من مكتبات محافظة بغداد والمحافظات الاخرى واستيفاء اجور رمزية لاستخدامها من قبل المستفيدين.

١٠.وضع منهج لمادة (البحث العلمي واستخدام المصادر المكتبية) يقوم من خلالها التدريسيون في المدارس وبالتعاون مع المكتبات العامة بتدريب الطلبة على استخدام المكتبة واوعية المعلومات فيها وكيفية الاستفادة من المواد المكتبية في انجاز بحوث يكلفون بها لغرض التدريب ويوصى بهذه المادة لطلبة المرحلة الاعدادية احيانا للمكتبات العامة وتدريب الطلبة في هذه المرحلة العمرية على زيارتها والاستفادة من خدماتها.[26]

ولم تتحقق اي من التوصيات ..وذلك بسبب ظروف البلد الحالية (الحرب، وما تبعه من دمار للمكتبات العامة وتعرضها للسرقة، (سلب ونهب) او الحرق، والتجاوزات على مباني المكتبات العامة من قبل جهات مختلفة.

٣-٤-١٢ : ندوة المكتبات العامة وسبل تطويرها ٢٠٠٥

انعقدت ندوة المكتبات العامة وسبل تطويرها في بغداد **تحت شعار من اجل اعادة اعمار مكتبات العراق** في وزارة الثقافة وذلك في تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٦ ، تم استعراض واقع المكتبات العامة الحالي وتشخيص المشكلات الاتية:

١. استغلال دوائر المكتبات لاغراض غير الغرض الذي انشئت من اجله.
٢. عدم اعارة المسؤولين في المحافظة اي اهمية للمكتبيين او المكتبة.
٣. تغييب دور امين المكتبة من اللجنة التي تشكل لغرض شراء الكتب للمكتبة ويتم تشكيلها من اشخاص غير ذي اختصاص.
٤. عدم رصد ميزانية للمكتبة.
٥. افتقار المكتبات للاثاث الجيد .
٦. المباني غير صالحة لان تكون مكتبات عامة.
٧. الافتقار الى الاجهزة الاتصالات الحديثة واجهزة الحاسوب .
٨. لايوجد قسم متخصص بثقافة الاطفال في المكتبات العامة.
٩. عدم توفر الكوادر المتخصصة في مجال العمل المكتبي.

اهم التوصيات في الندوة:-

١. اهمية حسم عائدية المكتبات العامة والرغبة بفك الارتباط من وزارة البلديات والاشغال العامة وربطها بوزارة الثقافة حسب العائدية والاختصاص.
٢. طرح مقترح انشاء مديرية للمكتبات العامة في وزارة الثقافة
٣. رفد المكتبات العامة بالاصدارات الحديثة

٤. النهوض بالواقع المكتبي من جديد من حيث تدريب العاملين.

اهم الملاحظات التي توصلت اليها الباحثة ومن خلال استعراض موجز للمؤتمرات والندوات والتوصيات التي خرجت بها... نجد مايأتي:

١. معظم التوصيات والمقترحات هي شبه تكرار للتوصيات السابقة والتي لم تتحقق مع اضافات حديثة بسبب الاحداث التي طرأت عام ٢٠٠٣م وتعرض المكتبات للاضرار الجسيمة منها السرقة والحرق والتجاوزات... الخ نستعرض منها :-

أ. عائدية المكتبات العامة... إذ ان معظم التوصيات كانت تصر على ربط المكتبات العامة بوزارة الثقافة.

٢. قلة الدعم المادي .. وعدم توفير ميزانية لتحسين احوال المكتبات.

٣. عدم صلاحية المبنى والموقع ونوع الاثاث مقارنة مع المعايير الحديثة.

٤. حجم المجموعة الحالي والنقص الحاصل في المجموعة الناتج عن الاهمال وظروف الحصار، ومن ثم تعرضها للسرقة ، في ظل التدفق الهائل للانتاج الفكري والارتفاع المضطرد في اسعار المطبوعات.

٥. الافتقار الى الاجهزة الحديثة المستخدمة وتقنيات الاتصالات التي تمكن المكتبة من اداء عملها بمستوى عصري متقدم.

٦. عدد العاملين في المكتبات وضرورة اعادة تأهليهم وتدريبهم

٧. عدم كفاءة الاداء المكتبي بسبب الاعتماد على اساليب العمل التقليدية.[27]

اما اهم الانجازات التي تحققت خلال سنة ٢٠٠٥ :

١. السعي الى اعادة اعمار المكتبات العامة وتزويد البعض منها بالاثاث ويشمل (كراسي واجهزة تكييف هواء).

٢. استحداث وظائف جديدة بدرجة رئيس امين مكتبة ورئيس امين مكتبة اقدم على ان يكون حملة شهادات البكالوريوس وما فوق بمختلف الاختصاصات*.(*)

* لقاء مع السيد عبد الكريم قاسم . مدير الافراد. محافظة بغداد.

هوامش البحث

١. "خزانة مكتبة السلام".جريدة العاصمة.-بغداد في ١٩٢٣/٤/١٩. ورد في فؤاد قزانجي . المكتبة الوطنية وافاق تطورها.-بغداد:دار الحرية للطباعة ١٩٧٧م، ص(٢٩-٣٠).

٢. "مكتبة السلام في طور جديد" جريدة العراق. بغداد في ١٩٢٤/٧/١١ ورد في فؤاد قزانجي. المكتبة الوطنية وافاق تطورها.-بغداد:دار الحرية للطباعة،١٩٧٧

٣. العراق. وزارة التربية والتعليم.- "دليل المكتبة العامة لسنة ١٩٢٤-١٩٥٨"، ص٦ . ورد في فؤاد قزانجي. المكتبة الوطنية وافاق تطورها.-بغداد:دار الحرية للطباعة،١٩٧٧،ص (٣٠-٣١).

٤. دي طرازي، فيليب ."المكتبة العامة" خزائن الكتب العربية في الخافقين".- مج١.-بيروت،وزارة التربية الوطنية.-مطبعة جوزيف صقلبي،١٩٤٧.- ص(١١١-١١٢) ورد في فؤاد قزانجي. المكتبة الوطنية وافاق تطورها.-بغداد: دار الحرية للطباعة،١٩٧٧، ص ٣١.

٥. محمود فهمي درويش."دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦١" ورد في العزاوي، سمير مدحت.المكتبات العامة في العراق: دراسة مسحية لواقعها ومقترحات لتطويرها... ص ٢٥.

٦. محمد حسن السيد جاسم .مكتباتنا العامة بين الواقع والطموح.- المكتبة والتنمية القومية. جامعة الموصل ، ١٩٧٦، ص ٩٥.

٧. فيليب جيل . مرفق المكتبة العامة: معايير الافلا/اليونسكو التوجيهية للتنمية. "ورقة مقدمة"-نيسان،٢٠٠١، ص٣.

٨. الحياني. خالدة عبد عبد الله. التشريعات المكتبية في العراق. رسالة ماجستير.- بغداد: الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٠م ، ص ٥٣.

٩. "نظام المكتبات العامة رقم (٤) لسنة ١٩٦٠". الوقائع العراقية، ع٢٩٠ (١٩٦٠/١/١٨)، ص (٣-٤). ورد في العزاوي، سمير مدحت. المكتبات العامة ... ص ٢٩.

١٠. "نظام المكتبات العامة رقم (٩) لسنة ١٩٦١". الوقائع العراقية، ع٥٠٢(١٩٦١/٣/٢٨).- ص ١-٣. ورد في العزاوي، سمير مدحت. المكتبات العامة، ص (٢٩-٣٠).

١١. الحياني. خالدة عبد عبد الله. التشريعات المكتبية...مصدر سابق،ص (١-٨)

١٢. "نظام المكتبات العامة رقم(٤٠) لسنة ١٩٧٤".- الوقائع العراقية، ع ٢٤٠٦ (١٩٧٤/١٠/٢١)، ص (٩٨-١٠٢). ورد في العزاوي، سمير مدحت. المكتبات العامة، ص (٣٠-٣١).

١٣. الحياني. خالدة عبد عبد الله. التشريعات المكتبية...مصدر سابق،ص ١٤٧

١٤. ماجد عبد الكريم محمد العبودي .-دورات التعليم المستمر للعاملين في المكتبات ومراكز المعلومات في العراق(دراسة تقويمية). اطروحة دكتوراه.- بغداد : الجامعة المستنصرية،٢٠٠١ ، ص(١٣٨-١٤٧).

١٥. العزاوي. سمير مدحت.المكتبات العامة في العراق: دراسة مسحية لواقعها ومقترحات لتطويرها. رسالة ماجستير. - بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٤١٢هـ/١٩٩١م، ص(٩٤-٩٦).

١٦. العزاوي. سمير مدحت.المكتبات العامة...مصدر سابق، (ص٣٣-٣٤).

١٧. جمعية اتحاد المكتبيين العراقيين.- وقائع وبحوث المؤتمر المكتبي.-(الاول: بغداد،١٩٧٤)، ص ٤ . ورد في العزاوي، سمير مدحت.- المكتبات العامة، ص(٣٥-٣٦)

١٨. عبد الجبار عبد الرحمن. تخطيط الخدمات المكتبية في العراق: دراسة اولية في المكتبة والتنمية القومية:وقائع بحوث المؤتمر المكتبي لجمعية المكتبيين العراقيين .-(الثالث : جامعة الموصل،١٩٧٧)، ص(٦١-٧٢).

١٩. جمعية اتحاد المكتبيين العراقيين."المكتبة والتنمية القومية": وقائع وبحوث المؤتمر المكتبي الثالث.- جامعة الموصل،١٩٧٦.-ص٣٠٣-٣٠٤.

٢٠. معايير تقييم المكتبات العامة/ ترجمة ليلى عبد الواحد الفرحان وميسون حبيب حسو.- بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨.- ص٩.

٢١. ورقة عمل المؤتمر القطري الاول لامناء المكتبات العامة، ١٩٨٦.

٢٢. العزاوي . سليم حسين. العلاقات العامة للمكتبات العامة.-المؤتمر العلمي لكلية الاداب.- (الثاني : الجامعة المستنصرية،١٩٨٩)، ص (٢٤٧-٢٤٩).

٢٣. رزوقي. نعيمة حسن وثناء عبد الجبار. قياس الوعي المكتبي لدى المجتمع العراقي.-وقائع بحوث المؤتمر العلمي للمعلومات .- (الثامن: الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩)

٢٤. الوردي، زكي. قضايا في عالم المعلومات: عرض مفهومي .-المؤتمر التاسع للمعلومات : جامعة بغداد ، ١٩٩٤، ص (٥٢-٥٣).

٢٥. الراوي، باسل محمد."المكتبات العامة في العراق:الواقع وسبل التطوير".- الندوة العلمية للمعلومات(السادسة : بغداد،٢٠٠٢)، ص (٢-٣).

٢٦. ججاوي، هيفاء ايوب .الندوة العلمية السادسة للمعلومات حول المكتبات العامة وسبل تطويرها.-المجلة العراقية للمعلومات.-مج٨، ع١-٢/٢٠٠٢، ص(١٦٧-١٧٢).